الأمم المتحدة

A/C.2/63/L.6

الجمعية العامة

Distr.: Limited
23 October 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون
اللجنة الثانية
البند ٥٣ (ب) من جدول الأعمال
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:
التعاون في ميدان التنمية الصناعية

أنتيغوا وبربودا*: مشروع قرار

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٦/١٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٤٩/١٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥١/١٧٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٣/١٧٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٥/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٧/٢٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٩/٢٤٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦١/٢١٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١]، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢] وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٣]،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

271008 271008 08-56656 (A)

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]، وإلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تؤكد من جديد أن التصنيع دافع جوهري للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك من خلال إيجاد فرص العمل المنتج، وإدرار الدخل، وإدماج المرأة في عملية التنمية،

وإذ تشدد على أهمية التعاون الدولي من أجل تشجيع أنماط عادلة ومستدامة من التنمية الصناعية،

وإذ تسلّم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما فيها القطاع الخاص، في تعزيز العملية الدينامية لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار المباشر الأجنبي في تلك العملية،

وإذ تسلّم أيضا بأهمية نقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها، إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي في السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

١ - **تحيط علما** بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[٥]؛

٢ - **تؤكد من جديد** على الإسهام الجوهري للتنمية الصناعية في النمو الاقتصادي المطرد وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تشدد** على أهمية توليد الثروة من أجل الحد من الفقر عن طريق تنمية وتعزيز القدرات الإنتاجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك عن طريق تطوير المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم ورفع مستوى المؤسسات التجارية، والتدريب، والتعليم، وتعزيز المهارات، وتوفير التكنولوجيا والاستثمارات، والمشاركة في سلاسل الإمداد العالمية؛

---

(٤) انظر القرار ٦٠/١.

(٥) انظر A/63/309.

٤ - **تؤكد** ضرورة اتخاذ تدابير وطنية ودولية مؤاتية للتصنيع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات تؤدي إلى نشوء قطاع صناعي دينامي، وذلك بسبل منها تنمية القطاعين العام والخاص، ونشر التكنولوجيا السليمة بيئيا والناشئة، وتشجيع الاستثمار وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق؛

٥ - **تدعو** إلى مواصلة استعمال المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية الصناعية المستدامة، والتعاون في مجال التنمية الصناعية بين البلدان النامية، ومع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٦ - **تبرز** أهمية تعبئة الموارد من أجل التنمية الصناعية المستدامة على المستوى القطري؛

٧ - **تدعو** إلى مواصلة استعمال جميع الموارد الأخرى، بما فيها الموارد الخاصة والعامة والأجنبية والمحلية، من أجل التنمية الصناعية في البلدان النامية، وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٨ - **تسلّم** بالدور الرئيسي الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة وفي التعاون في مجال التنمية الصناعية، وترحب بالتركيز المتزايد لبرامج المنظمة على ثلاث أولويات مواضيعية هي الحد من الفقر من خلال الأنشطة المنتجة، وبناء القدرات في مجال التجارة، والبيئة والطاقة؛

٩ - **تهيب** بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تعتمد وتنفذ إجراءات ضمن ولايتها تكمل وتدعم جهود المجتمع الدولي من أجل التصدي لأزمة الغذاء العالمية؛

١٠ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على زيادة مساعدتها التقنية في مجال تنمية الصناعات الزراعية، وفي مجال المساعدة على الحد من خسائر ما بعد الحصاد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك عن طريق إدخال تكنولوجيا محسنة وزيادة تجهيز المنتجات الزراعية، وعن طريق إضافة القيمة؛

١١ - **تلاحظ تأكيد** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز قدراتها فيما يتعلق بالمشاركة في التجارة الدولية بتنمية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبمساعدتها على الوفاء بالمعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والعمليات؛

١٢ - **ترحب** بالتعاون المتزايد بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وكل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجان الاقتصادية الإقليمية، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى الاستمرار في بناء وتعزيز شراكاتها مع المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ذات الولايات والأنشطة المكملة لولايتها وأنشطتها، بهدف تحقيق قدر أكبر من الفعالية والأثر الإنمائي ومواصلة تعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

١٣ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز الإنتاج الصناعي السليم بيئيا والمستدام، بوسائل تشمل برنامجها للإنتاج الأنظف، وبرامج الكفاءة في استخدام الطاقة، وإدارة المياه الصناعية في القطاع الصناعي؛

١٤ - **تحيط علما** بالدور الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة في الإنتاج، ولا سيما في المناطق الريفية، وفي تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة في القطاع الصناعي؛

١٥ - **تحيط علما أيضا** بزيادة تأكيد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما فيه التعاون الثلاثي، وتشجع المنظمة على إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق مراكزها للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب، ومن خلال تشجيع مختلف أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

١٦ - **ترحب** بدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، بهدف مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا بطرق منها دور المنظمة كمسؤولة عن عقد اجتماعات مجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق، في إطار اجتماعات التشاور الإقليمي التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

١٧ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تطوير قدرتها بوصفها منتدى عالميا وفقا لولايتها، بهدف القيام، في سياق عملية العولمة، بتعزيز فهم مشترك لمسائل القطاع الصناعي العالمية والإقليمية وأثرها في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.